

## الضبط الإداري للحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف

أ.م.د. احمد يحيى عباس عنوز م.د.حميد نايف عبود الرحيمي

كلية الآداب/ جامعة الكوفة

ahmedy.annooz @uokufa.edu.iq

المستخلص :

نتيجة لوظيفة مدينة النجف الأشرف الدينية ولاهيتها الاقتصادية فقد شهدت تغيرات عمرانية ووظيفية الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المراكز الحضرية واتساعها لتلبية احتياجات المجتمع ولاسيما الاقتصادية منها التي سمحت بإمكانية سهولة امتلاك المركبة التي أصبحت الطاقة الاستيعابية للشوارع غير قادرة على اعدادها المتزايدة وهذا بطبيعة الحال أدى الى احداث تغيرات ومخالفات كثيرة في جانب الحوادث المرورية ولاسيما على شبكة الشوارع الرئيسة الاكثر حركة مرورية ، الامر الذي احدث آثار اجتماعية واقتصادية وبشرية ذات أضرار خطيرة على المجتمع .

يهدف البحث لمعرفة معنى الضبط الاداري الذي تنطلق منه الثقافة المرورية وأهميتها في دعم نظام المرور وعلاقتها بحوادث المرور في مدينة النجف الأشرف ووضع النتائج امام الجهات المسؤولة من اجل الحد من مخاطر هذه المشكلة العصرية . وقد توصل البحث إلى نتائج عديدة من أهمها ما يتعلق بالثقافية المرورية المرتبطة بعمر ومستوى السائق ، إذ ان اغلب السائقين لا يقومون بفحص المركبة بشكل منتظم قبل قيادتها ، كما أن نسبة عالية منهم يشغلون أنفسهم بأشياء مختلفة أثناء القيادة كالتدخين أو استخدام الهاتف النقال وغيره ، فضلا عن وجود اعداد قليلة ممن يستخدم حزام الأمان أثناء القيادة ، هذا فضلاً عن التزايد المستمر في دخول اعداد كبيرة من المركبات للبلد دون وجود تخطيط وسياسية نقل متبعة .

## Abstract:

As a result of the job of the holy city of Najaf and its religious importance, it witnessed urban and functional changes, which led to an increase in the number of urban centers and their expansion to meet the needs of society, especially economic ones, which allowed the possibility of easy ownership of the vehicle, which became the absorptive capacity of the streets unable to prepare them increasing and this of course led to events Many changes and violations on the side of traffic accidents, especially on the main street network, the most traffic, which has caused social, economic and human impacts with serious damage to society.

The research aims to know the meaning of the administrative control from which traffic culture is launched and its importance in supporting the traffic system and its relationship with traffic accidents in the city of Najaf and to put the results in front of the responsible authorities in order to reduce the risks of this modern problem. The research has reached many results, the most important of which are related to traffic culture related to the age and level of the driver, as most drivers do not check the vehicle regularly before driving, and a high percentage of them occupy themselves with different things while driving such as smoking or using a mobile phone and others, as well as The presence of a small number of those who use seat belts while driving, in addition to the continuous increase in the entry of large numbers of vehicles into the country without the existence of planning and transportation policy followed.

## المقدمة :

مشكلة الحوادث المرورية مشكلة انسانية قبل ان تكون مشكلة بيئية لانها من اكثر المشكلات التي تواجه دول العالم وهي تحمل في طياتها ابعاداً انسانية واقتصادية واجتماعية وسلوكية ونفسية، والحقيقة ان هذه المشكلة من المشكلات المعقدة التي يشترك فيها اكثر من عنصر وهي من المشكلات المتزايدة يوماً بعد الاخر، كما انها مشكلة عالمية واقليمية ومحلية وليست مقصورة على دولة بعينها او اقليم بعينه، كما انها مشكلة ادارية تشارك فيها الدولة جميعها وتتطلب جهوداً من اجهزة الدولة الادارية من كافة الاتجاهات، ولا شك انه من الضروري توضيح مشكلة الحوادث المرورية وخطورتها فهي تؤثر في الفرد والاسرة والمجتمع على حد سواء .

## أولاً : الإطار النظري للبحث :

### ١. مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بطرح التساؤلات الآتية :

١. ما هو حجم الآثار الناتجة عن الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف ؟
٢. هل يوجد ضبط اداري واضح لمعالجة الآثار الناتجة عن الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف ؟

### ٢. فرضية البحث :

يفترض البحث الافتراضات الآتية :

١. أخذ حجم الحوادث المرورية يتزايد بدرجات كبيرة في مدينة النجف الأشرف لاسيما بعد سنة ٢٠٠٣ فمنها آثاراً اجتماعية وصحية ونفسية واقتصادية واضحة المعالم على سكانها وأنشطتهم البشرية المتنوعة ، وهذا ناتج بسبب الانفتاح الكبير للعراق امام السوق الخارجية مع تحسين القدرة الشرائية للفرد النجفي التي سمحت بسهولة امتلاك المركبة ، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في أعداد المركبات بالشكل الذي سمح بعدم قدرة الشوارع على استيعابها وهذا ما ضاعف في زيادة حجم الحوادث المرورية بكافة أصنافها .
٢. لا يوجد أي ضبط إداري واضح لمعالجة مشكلة الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف ، سواء كان هذا الضبط على مستوى الدولة أو على مستوى الحكومة المحلية في المدينة ؟

### ٣. هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة الأمور الآتية :

١. واقع الحوادث المرورية وحجم آثارها المتنوعة في مدينة النجف الأشرف .
٢. وضع الآليات الإدارية والضرورية لمعالجة مشكلات الحوادث المرورية والآثار الناتجة عنها في مدينة النجف الأشرف .

### ٤. منهج البحث :

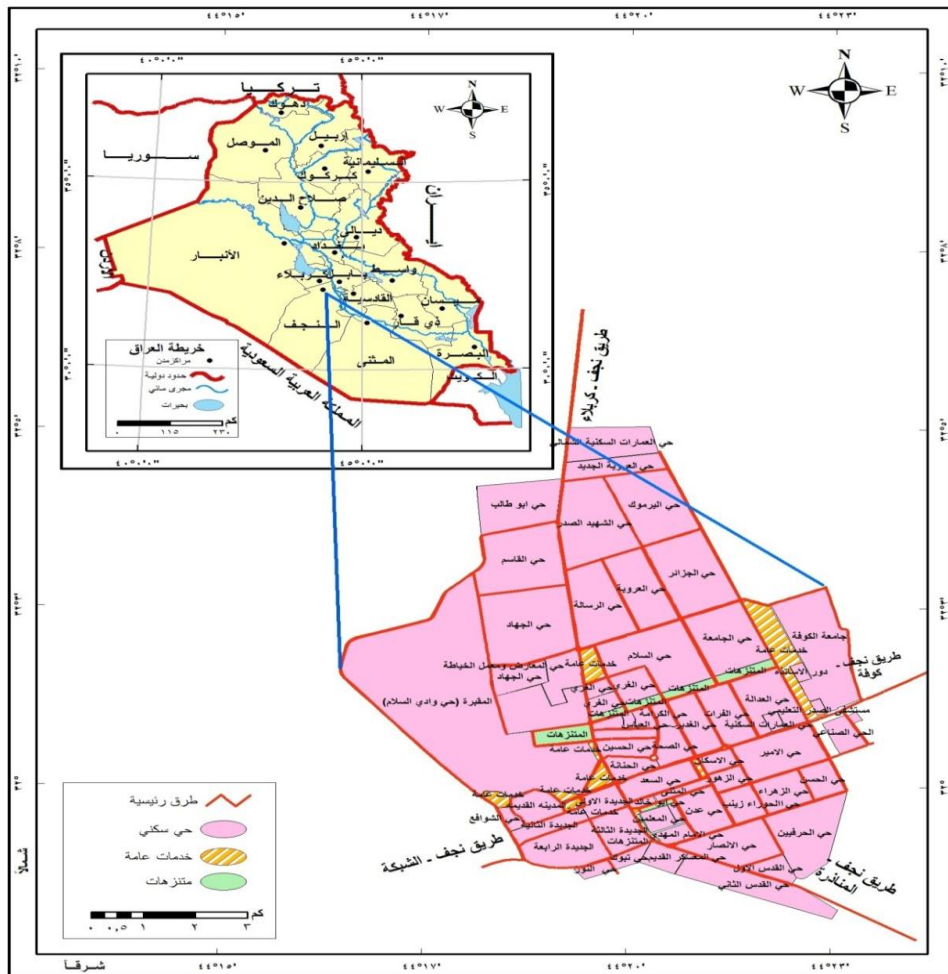
اعتمد البحث منهجين هما المنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة المدروسة ، والمنهج التحليلي القائم على أساس جمع البيانات من الدوائر ذات العلاقة وتحليلها .

### ٥. حدود البحث المكانية والزمانية :

تتمثل منطقة الدراسة بمدينة النجف الأشرف الواقعة فلكياً بين خط طول (١٩-٤٤) درجة شرقاً ودائرة عرض (٣١-٥٩) درجة شمالاً . اما جغرافياً فهي مركز محافظة النجف الأشرف التي تحدها

من الشمال مدينة الحيدرية بمسافة (٤٠ كم) ومن جهة الشرق مدينة الكوفة بمسافة (١٠ كم) ، زمن  
جهة الجنوب الشرقي يحدها مدينة المناذرة التي تبعد عنها بمسافة (٢٥ كم) (١) .  
اما زمانياً فان حدود البحث تتحدد بالمدة المحصورة بين (٢٠١١-٢٠١٩) مع الاشارة الى المدة  
الزمنية التي سبقت هذا التحديد لغرض معرفة مدى تطور مشكلة الحوادث المرورية في المدينة .

### الخريطة (١) موقع مدينة النجف الاشرف من محافظة النجف



المصدر : وزارة الموارد المائية ' الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق بمقياس رسم  
١:١٠٠٠٠٠٠، ٢٠١٩.

ثانياً: الضبط الإداري ( مفهومه ، خصائصه ، أهدافه ، أنواعه ):

### ١. مفهوم الضبط الإداري :

هو عملية التنظيم وتحويل المجتمع من حالة فوضى الى حالة الانتظام وذلك من خلال إصدار مجموعة من الأوامر والتعليمات للمواطنين ترشدهم إلى وجوب القيام بعمل ما، أو الامتناع عنه، ويكون المغزى من هذه الأوامر والتعليمات دائماً الحفاظ على أمن المجتمع وحمايته من أي مخالفات قد تلحق الضرر بالنظام العام في المنطقة(٢). ويعدّ الضبط الإداري أسلوباً وقائياً يتفادى المشاكل والخلافات والتجاوزات قبل وقوعها وكما يمنع اندلاع الفوضى، ويركز على عدة مجالات منها الأمنية والصحية والآداب العامة في مجتمع ما(٣).

### ٢. خصائص الضبط الإداري :

يسعى الضبط الإداري إلى تحقيق مجموعة من الخصائص المهمة التي تتمثل بوقاية المجتمع من الفوضى والمشاكل وضمان عدم المساس بالنظام العام . وهو ضبط غير قابل للمساومة . ويمتاز الضبط الإداري بامتلاكه سلطة تقديرية ذات نطاق واسع(٤) .

### ٣. أهداف الضبط الإداري :

تقتصر أهداف الضبط الإداري على ضمان سير النظام العام وتحقيقه في مكان ما ولا يتعدى ذلك ، لذلك هو يسعى إلى ضمان الحماية لأيّ مجتمع من خلال منع المساس بالنظام العام السائد فيه وتحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

أ. الأمن العام: وهو الحفاظ على بقاء الأمن السائد في مجتمع أو دولة مستتباً دون زعزعة، وبالتالي تحقيق الأمن لدى المواطنين الذين يعيشون في ذلك المجتمع، ومن مظاهر تحقيق الأمن العام الحد من وقوع الحوادث المرورية ومنعها، وفرض العقوبات على الأفراد المتسببين بها ومحاسبتهم قانونياً.

ب. الصحة العامة: تقع على عاتق السلطة التنفيذية المسؤولية عن الضبط الإداري مسؤولية الحفاظ على المجتمع والتقليل من الحوادث المرورية ، لذلك تحرص دائماً على تفعيل الإجراءات الصحية والقانونية اللازمة في هذا الجانب .

## جامعة واسط مجلة كلية التربية

ت. السكنية العامة: وهي تحقيق الهدوء في المناطق السكنية والقضاء على مظاهر الإزعاج التي تقلق راحة المواطنين، ويُعتبر الهدوء والتمتع به من حق الفرد وخاصة في الأماكن العامة، وتتخلص الجهات الحكومية من مصادر الإزعاج وخاصة تلك التي تظهر ليلاً.

ث. الآداب العامة: ويقصد بها منع أي تجاوز يمس بالأخلاق العامة ويخالف العادات والتقاليد السائدة في الشارع عن حدوث أي حادث مروري وذلك من خلال الاحتكام للقانون الإداري(٥).

### ٤. أنواع الضبط الإداري :

يقسم الضبط الإداري إلى نوعين مهمين هما :

أ. الضبط الإداري العام: ويهتم بالنظام العام ويضم في بنوده مسؤولية الحفاظ على مجتمع الدولة مثل مسؤولية مديرية المرور العامة بالمحافظة على السلامة المرورية في العراق .

ب. الضبط الإداري الخاص: وهو إجراء تقوم به المؤسسة المسؤولة عن تطبيق القانون في جانب ما من خلال القيام ببعض الإجراءات التي تحافظ على بعض المواقع وحمايتها(٦) كما هو حال مسؤولية مديرية مرور محافظة النجف الاشرف بالمحافظة على السلامة المرورية من الحوادث المرورية في المدينة وشوارعها .

وللضبط الإداري سلطتين هما سلطة الضبط العام التي تهتم بالحفاظ على النظام العام في مجتمع ما، ويمثل سلطات الضبط العام كل من رئيس الجمهورية أو الحاكم في تلك المنطقة. وسلطة الضبط الخاص التي تتمثل سلطات الضبط الخاص بمجالات متعددة وتشمل هذه السلطة بوزير أو مدير عام أو شخص ذات منصب يحمله مسؤولية معينة.

ثالثاً: الحوادث المرورية في مدينة النجف الاشرف للمدة ( ما قبل ١٩٨٠ . ٢٠١٩ ) والآثار الناتجة عنها:

أخذ موضوع الحوادث المرورية يتزايد لدى العديد من المختصين في دراسات الامن المروري والقانون والاقتصاد والاجتماع والصحة والجغرافية ، باعتبارها تتسبب في هدر جزء كبير من الطاقات الزمنية والمالية(٧) ، وتسبب خسارة فادحة للاقتصاد القومي ، وان هذه المشكلة تأخذ تحليلاً وتفسيرات كثيرة بسبب اسبابها المتعددة . وقد اخذ موضوع الحوادث حيزاً كبيراً لدى المختصين بجغرافية النقل(٨) ، وذلك بسبب اهميتها القصوى من خلال التزايد في معدلاتها على مدى السنوات

السابقة ، فتشير الدراسات السابقة الى ان الحوادث على مستوى العراق بلغت للمدة المحصورة بين الاعوام (١٩٧٥- ١٩٨٥) كمعدل (٣.٧%)، اما الاصابات فبلغت (٣.١%) (٩) ، واخذت هذه المشكلة تتضاعف سيما بعد حصول تطور في المدن العراقية.

ان من الامور التي اسهمت في تزايد معدلات الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف هي :

١. دخول اعداد كبيرة من المركبات لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وهذا ما ادى الى زيادة كبيرة في اعداد المركبات على الشوارع .

٢. مستخدمى الشارع سواء كان من السابلة او من سائقي المركبات .

٣. قيام بعض منتسبي مديرية مرور محافظة النجف باصدار اجازات السوق لاشخاص ممن لا تتجاوز اعمارهم الـ (١٨) عام نتيجة للعلاقات الاجتماعية ، وهذا ما سمح بقيادة المركبة بشكل سريع ومتهور من دون مبالاة المخاطر المفاجئ التي قد تحدث على الشوارع .

٤. ان اغلب انواع المركبات التي دخلت الى المدينة بعد عام ٢٠٠٣ ، هي من الانواع الحديثة الصنع، المجهزة بالخدمات كافة كشاشات التلفاز مثلاً ، وان اغلب هذه الاجهزة الحديثة تتسبب في حدوث الحوادث التي قد تؤدي الى الموت ، إذ ان اغلب السائقين ينسى انه يقود مركبة من خلال الاستئناس بمشاهدة التلفاز .

٥. فضلاً عن ذلك فان المركبات القديمة ايضاً تساعد على اجراء الحوادث من خلال حدوث عطل مفاجئ على الطريق في اثناء السير .

٦. لسوء تخطيط الشوارع والتقاطعات المرورية ورداءة نوعية تعبيد الشوارع وعدم كفاءتها وصيانتها بشكل مستمر وعدم كفايتها لاستيعاب اعداد المركبات أثراً في وقوع الحوادث المرورية ، إذ يوجد في المدينة بعض الشوارع والتقاطعات لا يتم تخطيطها وفق الاساليب العلمية الهندسية الدقيقة المدروسة.

٧. عد الالتزام بالتعليمات والضوابط المرورية .

ان السبب الرئيس من الاسباب المذكورة اعلاه في تزايد معدلات الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف هو التزايد المستمر في اعداد المركبات في العراق ، اذ يظهر من الجدول (١) ان المركبات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً ومستمر خلال المدة (ما قبل ١٩٨٠.١٩٨٠) ، لانها تعد الوسيلة

الوحيدة للتنقل في المدينة ، فخلال المدة ( ما قبل ١٩٨٠ - ١٩٨١ ) بلغت اعداد المركبات في المدينة (١٢٢١) مركبة وخلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٩) بلغ اعداد المركبات في المدينة (٤٦٢١) مركبة . واخذ هذا العدد يتضاعف نتيجة للتوسع في فتح شوارع جديدة في المدينة حتى ارتفع خلال المرحلة (١٩٩٠.١٩٩٩) الى (١٧٤٠٩) مركبة ، وقد حققت المحافظة اكثر ارتفاع ملحوظ في اعداد المركبات خلال المرحلة (٢٠١٠.٢٠٠٠) ، اذ بلغ مجموع اعداد المركبات لغاية نهاية شهر كانون الثاني ٢٠١٠ (٢٩٥٥١) مركبة ، وهي جميعها من نوع الفحص الدائمي والمؤقت والملاحظ ان هذا العدد لم يجرأ بحسب السنوات ولا بحسب الاصناف ، ومركبات الفحص المؤقت هذه لا تزال تأخذ بالزيادة نتيجة لسببين مهمين هما الزيادة في دخل المواطن بسبب الزيادة رواتب الموظفين ، وقرار الدولة باعفاء الرسوم الكمركية التي تفرضها على استيراد المركبات . ثم ارتفع عدد المركبات خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٩) الى ( ٧٠٧٥٦ ) مركبة وهذا ما اسهم فعلاً في مضاعفة ارتفاع معدلات الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف ولاسيما خلال أيام المناسبات الدينية الكبيرة ، فضلاً عن احداث اضرار بليغة في البيئة من خلال ارتفاع درجات تلوث الهواء والتلوث الضوضائي ، والاختناقات المرورية وبالتالي ارتفاع نسب معدلات الحوادث المرورية المسجلة فعلاً على الشوارع ، إذ ارتفعت معدلات الحوادث المرورية خلال المدة (ما قبل ١٩٨٠ - ١٩٨٩) الى (٥٤٩) الى ما نسبته (٣,٠١%) وذلك بسبب قلة اعداد المركبات مقارنة باعداد الشوارع ، ثم اخذت اعداد الحوادث المرورية بالتزايد خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت خلال المدة (١٩٨١-١٩٨٩) (١٢١٢) حادث مروري متنوع أي ارتفعت بنسبة (٦,٦٥%) ثم قفزت الى نسبة (٩,٠٤%) خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٩) (١٠) ، وشهدت تزايداً واضحاً بعد سنة ٢٠٠٣ بسبب الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق ودخول اعداد كبيرة من المركبات فبلغت نسبتها (٣٣,٨٢%) خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) حتى وصلت الى نسبة (٤٧,٤٨%) خلال المدة (٢٠١١ - ٢٠١٩) الى (٨٦٤٣) بين حالات (٦٣١٥) جريح وبين (٩١٤) قتل وبين انقلاب (١٤١٤) حالة انقلاب كما مبين من الجدول (٢) ( وزارة الداخلية ، مديرية مرور النجف الأشرف ، ٢٠١٩ ) وهذه النسبة لا تزال بارتفاع مستمر بسبب التزايد المستمر في اعداد المركبات وعد قدة الشوارع على استيعابها لذا فان اغلب حالات الحوادث المرورية تتركز في الشوارع والنقاطات المرورية الرئيسة باعتبارها شوارع وتقاطعات اكثر حركة مرورية في المدينة .



### الجدول (١)

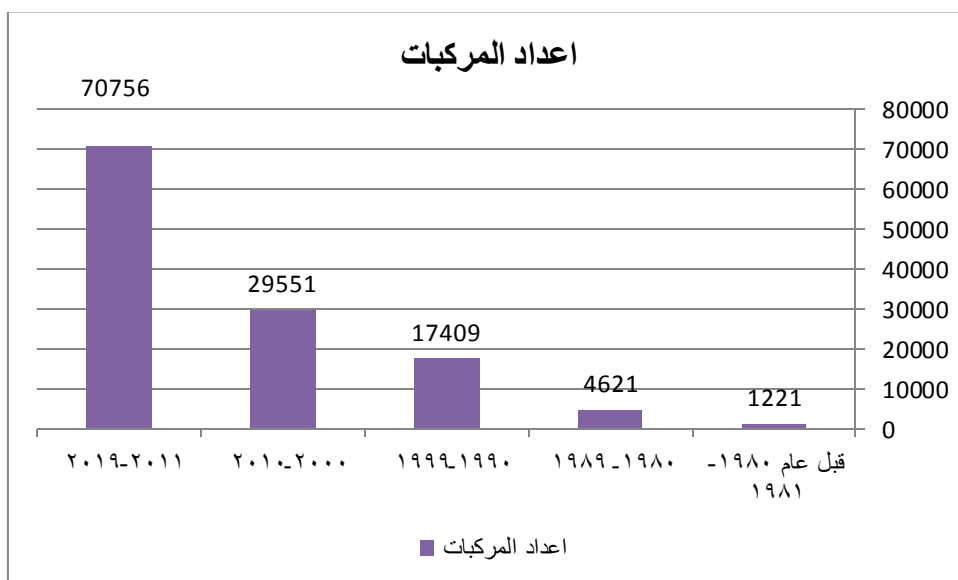
تزايد اعداد المركبات في مدينة النجف الأشرف للمدة (ما قبل ١٩٨٠. ٢٠١٩)

السنوات	اعداد المركبات
قبل عام ١٩٨٠-١٩٨١	١٢٢١
١٩٨٠. ١٩٨٩	٤٦٢١
١٩٩٠. ١٩٩٩	١٧٤٠٩
٢٠٠٠. ٢٠١٠	٢٩٥٥١
٢٠١١-٢٠١٩	٧٠٧٥٦

المصدر: وزارة الداخلية ، مديرية مرور محافظة النجف الأشرف ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات وتقارير اعداد المركبات للمدة (ما قبل ١٩٨٠ - ٢٠٢٠) ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩ .

### الشكل (١)

تزايد اعداد المركبات في مدينة النجف الأشرف للمدة (ما قبل ١٩٨٠. ٢٠١٩)



المصدر: الجدول (١) .

## الجدول (٢)

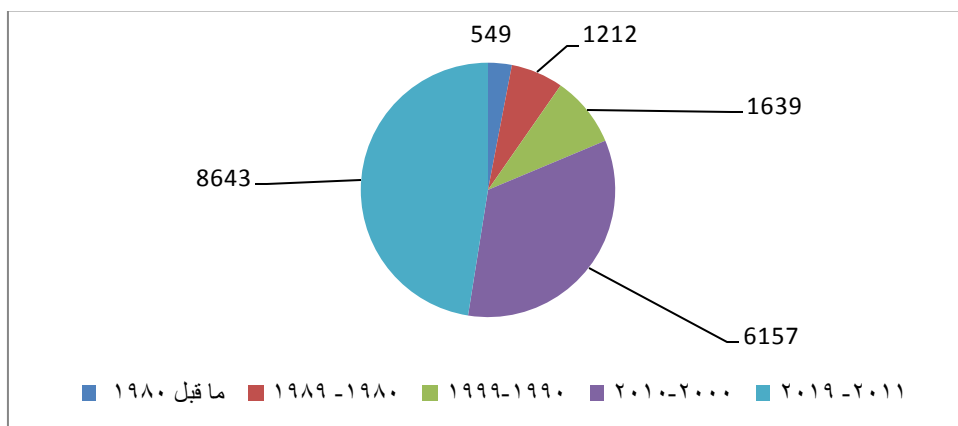
اعداد الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف للمدة (ما قبل ١٩٨٠ - ٢٠١٩)

صنف الحوادث المرورية					المدة
النسبة %	المجموع	انقلاب	قتيل	جريح	
٣,٠١	٥٤٩	٤٠	٦٣	٤٤٦	ما قبل ١٩٨٠
٦,٦٥	١٢١٢	٤٩	١٣٢	١٠٣١	١٩٨٠ - ١٩٨٩
٩,٠٤	١٦٣٩	٧٣	٢٠٧	١٣٥٩	١٩٩٠ - ١٩٩٩
٣٣,٨٢	٦١٥٧	١١٨٨	٧٩٣	٤١٧٦	٢٠٠٠ - ٢٠١٠
٤٧,٤٨	٨٦٤٣	١٤١٤	٩١٤	٦٣١٥	٢٠١١ - ٢٠١٩
١٠٠	١٨٢٠٠	٢٧٦٤	٢١٠٩	١٣٣٢٧	المجموع

المصدر: وزارة الداخلية ، مديرية مرور محافظة النجف الأشرف ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩.

## الشكل (٢)

اعداد الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف للمدة (ما قبل ١٩٨٠ - ٢٠١٩)



المصدر: الجدول (٢) .

## الآثار الناتجة عن الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف :

بينت جميع الدراسات الخاصة بالحوادث المرورية وجود آثار ناتجة عنها أهمها :

### ١. الآثار الاقتصادية :

للحوادث المرورية آثاراً اقتصادية كبيرة تتحملها المحافظة بصورة خاصة الدولة بصورة عامة ، وقد تكون هذه الآثار مباشرة وغير مباشرة ، ويمتد هذا الأثر على الفرد والمجتمع بحيث لا توجد شركات لتأمين المركبات وإصلاحها وإن وجدت فهي قليلة في المدينة ، كما أن صاحب الحادث المروري قد يخسر نفسه أو يخسر مركبته التي هي مصدر رزقه وهذا ما يشكل عبئاً اقتصادياً على الأسرة قد يصل إلى حالة الفقر . وقد قدرت تكلفة الحوادث المرورية وما ينتج عنها من خسائر يعادل نحو ( ١%) من الدخل القومي في الدول النامية ومنها العراق(١١) .

### ٢- الآثار الصحية :

تنجم عن الحوادث المرورية العديد من الإصابات التي تتباين في النوع والشدة ، إذ بلغ إجمالي أعداد القتلى والجرحى الناتجة عن الحوادث المرورية (٧٢٢٩) أي ما نسبته (٨٣%) من صنف الحوادث المرورية في المدينة خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٩) وهي نسبة كبيرة جداً ، وهذا ما يزيد من مخاطر الآثار الصحية كالإصابات الدماغية وهذا ما يوجد فعلاً في مستشفيات النجف الأشرف كما أكدته أغلب التقارير الطبية ودراسات حوادث المرور .

### ٣- الآثار الاجتماعية :

تتلخص الآثار الاجتماعية التي تسببها الحوادث المرورية في ضعف القدرة على أداء العمل للذين يصابون في الحوادث المرورية نتيجة الإعاقة بمرض العجز الدائم وانحراف الأبناء وتهريبهم من الدراسة وضعف تربيتهم بسبب غياب رب الأسرة أو الوالدين كليهما فتغيب بغياهما الرقابة(١٢) .

### ٤- الآثار النفسية :

ينتج عن الحوادث المرورية صدمات نفسية للمصابين وهي لا تقتصر على مرتكب الحادث بل تمتد إلى مرافقيه وأسره جميعاً وحتى من يشاهد الحادث وقد تظهر أعراض هذه الاضطرابات بعد عدة أسابيع من الإصابة بالصدمة أو عدة شهور أو سنوات بحسب ظروف كل حالة (١٣) . وتأتي هذه الآثار اعلاها نتيجة للمؤثرات السلبية للحوادث المرورية المتمثلة بحالات الاصطدام والانقلاب

والدهس المروري التي ينتج عنها آثار متعددة ، وعليه فان مشكلة الحوادث المرورية في المدينة تأخذ أهمية كبيرة لدى المختصين في جميع العلوم سواء كانت جغرافية كجغرافية النقل او علوم غير جغرافية كالقانون ، النفس ، الاجتماع ، الطب ، الاقتصاد ، وعلم الإدارة والتخطيط .

#### رابعاً : آليات الضبط الإداري في الحد من الحوادث المرورية في مدينة النجف الأشرف :

تكمّن آليات الضبط الإداري في الحد من الحوادث المرورية من خلال السيطرة على الثروات البشرية والاقتصادية في الحفاظ على الفرد والأسرة من خلال تطبيق قانون المرور العام والالتزام بالضوابط والتعليمات المرورية وتطبيق الإجراءات التي من شأنها المساهمة في الحد من الحوادث المرورية والتقليل من أثارها . وخلق مستوى وعي متقدم لبيان خطورة الحوادث المرورية التي تعد في بعض الدول من المشكلات المهمة التي تأتي بالمرتبة الثانية بعد مشكلة المخدرات . ويتحدد الضبط الإداري ايضاً بأهمية تفعيل فقرات قانون المرور وتطبيق فقراته على الجميع دون استثناء وهذا ما سيسهم في تخفيض معدل الوفيات ومعدل الإصابات الناتجة عن الحوادث المرورية ، والتقليل من زيادة نسبة مخالفات الحد الأقصى للسرعة وتجاوز الإشارات المرورية ، وانخفاض نسبة مخالفات عدم استخدام حزام الأمان ، والوقوف الخاطئ وعدم قيادة الاشخاص (الاطفال) للمركبات ممن هم دون سن (١٨) سنة ، وتفعيل مبدأ الغرامات المالية لمخالفات عدم الالتزام بالضوابط المرورية . وبهذا يمكن تنظيم احكام مرور المركبات وتحديد الجهات المسؤولة عن تسجيلها و تحديد شروط المتانة والأمان فيها و بيان شروط منح إجازة السوق و تحديد فئاتها وإعادة النظر في العقوبات والغرامات المفروضة على مخالفة احكام قانون المرور بما ينسجم مع جسامه المخالفة والواقع الاقتصادي وتحديد الجهات التي تمتلك صلاحية فرض الغرامة(١٤).

وينطلق مبدأ الضبط الإداري من خلال ضعف مستوى وعي السائقين بقانون المرور ، كما ان هذا المبدأ لا ينطلق من الدولة فحسب ، بل أن للأسرة الدور الأكبر في مجال تطبيقه والتوعية بأخطار الحوادث المرورية ، فضلاً عن دور المؤسسات الإعلامية ثم المؤسسات التربوية ، باعتبار أن أكثر من نصف الأسر تتأثر بالحوادث المرورية من حيث الخسائر البشرية والإصابات والخسائر الاقتصادية . وعليه لا يمكن تطبيق الضبط الإداري إلا من خلال وضع خطة واضحة وقابلة للتنفيذ للتوعية المرورية تشترك فيها جميع مؤسسات المدينة .

## نتائج البحث :

توصل البحث الى مجموعة من النتائج الآتية :

١. توجد علاقة طردية بين الضبط الاداري وبين ارتفاع معدلات الحوادث المرورية في المدينة وهذه العلاقة ناتجة من جراء عدم اتباع اغلب سائقي المركبات للتعليمات المرورية الصحيحة ، إذ ان اغلب السائقين لا يقومون بفحص المركبة بشكل منتظم قبل قيادتها ، كما أن نسبة عالية منهم يشغلون أنفسهم بأشياء مختلفة أثناء القيادة كالتدخين أو استخدام الهاتف النقال وغيره ، فضلا عن وجود اعداد قليلة ممن يستخدم حزام الأمان أثناء القيادة .
٢. ارتفاع معدلات الحوادث المرورية في المدينة وتفاقمها بعد عام ٢٠٠٣ ، بسبب الانفتاح الكبير الذي شهدته العراق بدخول المركبات الحديثة والمدينة من ضمنه وهذا ناتج بسبب عدم وجود سياسة نقل مخططة لدخول المركبات الجديدة مقابل تسقيط القديم منها.
٣. المؤشر الرئيس الناتج عن الحوادث المرورية يتمثل بارتفاع معدلات الجرحى وهذا ما يسبب آثاراً صحية واجتماعية ونفسية للشخص ولأسرته .
٤. من الامور المساعدة على الحوادث المرورية في المدينة هي قلة الخبرة لدى البعض من رجال المرور ولاسيما الذين يقفون في التقاطعات المرورية الأكثر حركة حيث ان البعض منهم ممن هو ليس بمختص ولم يقانون المرور وتعليماته لان اغلبهم من تخصصات متنوعة.
٥. للاشخاص الذين هم باعمار (١٨ سنة) أثرا سلبيا في تفاقم مشكلة الحوادث المرورية من خلال قيادتهم للمركبة بأسلوب متهور ولاسيما على الشوارع الرئيسة في المدينة .

### توصيات البحث :

توجد العديد من التوصيات التي من شأنها ان تسهم في التقليل من معدلات الحوادث المرورية في المدينة منها :

- ١ . ايجاد تنظيم قانوني وفني يربط بين الضبط الاداري والحوادث المرورية .
- ٢ . ضرورة وضع سياسة خاصة ومدرسة لادخال المركبات الى المدينة ، وتسقيط المركبات ذات الموديلات القديمة خصوصاً قبل عام ٢٠٠٣ .
- ٣ . ضرورة انشاء محكمة متخصصة بالنظر في جنح ومخالفات المرور كما هو حال محكمة المرور الكويتية التي أنشأت سنة ١٩٦٠ والتي عدلت بمرسوم قانوني سنة ٢٠٠١ .
- ٤ . ضرورة تطبيق وتفعيل قانون الغرامات المرورية من اجل الحد من المخالفات وبانواعها كافة .
- ٥ . وضع الدلالات والعلامات الارشادية على الشوارع الرئيسية التي من خلالها ان ترشد السائق ونقل من مخاطر السير .
- ٦ . ضرورة نصب عدد من كاميرات المراقبة على مختلف الشوارع ولا سيما الرئيسية منها لرصد المخالفات والحوادث المرورية .
- ٧ . نشر الثقافة المرورية في المجتمع العراقي من خلال امكانية وضع مادة متخصصة تاخذ على عاتقها اهمية الحفاظ على البيئة العراقية من كل الجوانب ومنها الحوادث المرورية ، فضلاً عن اقامة المحاضرات والمؤتمرات والورش والبوسترات والاعلانات التي تسهم في التقليل من مخاطر هذه المشكلة .
- ٨ . الحرص على التنشئة الاجتماعية والنفسية السليمة للابناء مع عدم السماح لصغار السن بقيادة المركبة من دون رخصة قانونية .
- ٩ . لا يمكن تحقيق الامور اعلاه ما لم يتم تطبيق قانون المرور العام والالتزام به من كل افراد المجتمع دون تمييز .

مصادر البحث :

١. الاسدي ، شمخي فيصل ، تحليل جغرافي لحوادث المرور في مدينة النجف ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٤٠ ، بغداد ، ١٩٩٩ .
٢. الحميدة ، خليفة ثامر ، المحكمة المرورية الكويتية في ضوء نظرية الضبط الاداري ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٥ .
٣. زنكنة ، اسماعيل نجم الدين ، القانون الاداري البيئي ، ط١ ، دار الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠١٢ .
٤. الشريف ، عزيزة ، دراسات في التنظيم القانوني للنشاط الضبطي ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .
٥. ضهد ، صبيحة نعمة ، دراسة استطلاعية حول ظاهرة الحوادث المرورية في محافظة ذي قار - الاسباب والحلول ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٥ .
٦. العزاوي ، سنان ناصر حسين، تحليل الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لحوادث المرور (طريق بغداد- حلة الرئيسي رقم ٨ )، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٨ .
٧. عنوز ، احمد يحيى عباس والصراف ، لبنى عبد الرسول ، الآثار النفسية للحوادث المرورية في محافظة النجف الأشرف للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ "دراسة تحليلية" ، مجلة القادسية ، المجلد ١٢ ، العدد ١-٢ ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٣ .
٨. الفاضلي ، سجي محمد عباس ، دور الضبط الاداري البيئي في حماية جمال المدن "دراسة مقارنة" ، ط١ ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٧ .
٩. كمونة ، حيدر ، مشكلات النقل والمرور في المدينة العراقية ، الموسوعة الصغيرة ، العدد ١٩٤ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٦ .
١٠. مخلف ، عارف صالح ، الادارة البيئية ( الحماية الادارية للبيئة ) ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٧ .
١١. المولى ، عدنان حميد جاسم ، اتجاهات حركة العمل اليومية وأثرها في الاختناقات المرورية في مدينة النجف الأشرف ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤ .
١٢. الواسطي ، عبد الرزاق علي جابر ، التحليل الكمي لحوادث الطرق في المدن العراقية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٧ .
١٣. وزارة الداخلية ، قانون المرور العام العراقي ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٥٥٠) ، ٢٠١٩ .
١٤. وزارة الداخلية ، مديرية مرور محافظة النجف الأشرف ، قسم التخطيط والمتابعة ، ٢٠١٩ .

هوامش البحث :

- (١) المولى ، ٢٠١٤ ، ص٦.
- (٢) الفاضلي ، ٢٠١٧ ، ص٢٧١.
- (٣) الحميدة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٧٤.
- (٤) زنكنة ، ٢٠١٢ ، ص ٥٥.
- (٥) الشريف ، ١٩٨٩ ، ص ٣١ .
- (٦) مخلف ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٨ .
- (٧) كمونة ، ١٩٨٦ ، ص٢٩.
- (٨) العزاوي ، ١٩٨٨ ، ص١٤.
- (٩) الواسطي / ١٩٨٧ ، ص١١٣.
- (١٠) الاسدي ، ١٩٩٩ ، ص ٨ .
- (١١) المولى ، ٢٠١٤ ، ص١٠٧.
- (١٢) ضهد ، ٢٠١٥ ، ص٦٤٦.
- (١٣) عنوز والصراف ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٨.
- (١٤) وزارة الداخلية ، قانون المرور العام العراقي ، ٢٠١٩ ، ص٣.